ضوابط ترشيد الاستهلاك في الإسلام*

للباحثة بدوية سيد محمد مبروك

نحمد الله نحن الشعوب الإسلامية أن الله قد انعم علينا بالإسلام دينا ليكون لنا نوراً يهدينا إلى الصراط المستقيم وإلى سبيل النجاة والفلاح فالله عز وجل يقول في كتابه العزيز: **{يَاأَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيرًا مِمَّا كُنْتُمْ تُخْفُونَ مِنْ الْكِتَابِ وَيَعْفُو عَنْ كَثِيرٍ قَدْ جَاءَكُمْ مِنْ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ۞ يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنْ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلامِ وَيُخْرِجُهُمْ مِنْ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ}**(سورة المائدة: آية ١٥، ١٦) وعلى الأمة الإسلامية كى تضمن لنفسها أسلوباً في التنمية مُبَرَّءاً من العيوب أن تأخذ طائعة مقتنعة بالمذهب الاقتصادى الإسلامى لتنظم اقتصادها في إطار أحكامه وقواعده وأصوله الكلية.

وتعتبر دراسة سلوك المستهلك المسلم بقصد تحقيق الوضع الأمثل لهذا السلوك أحد الموضوعات الهامة الأساسية التى تشغل بال الاقتصاديين المسلمين، بل حاجة ضرورة وملحة تستلزم بذل الجهد والعمل للكشف عن المبادئ والتوجيهات التى تمثل الأدوات الفعالة لضبط وترشيد هذا السلوك، وما نقدمه ما هو إلا محاولة في سبيل هذا الأمر وقد غطى القرآن الكريم والسنة مساحات واسعة منها ومن قواعد وسياسات تحث على نهج السلوك المتزن ونفذها الرسول ﷺ وبنى الفقهاء والمجتهدون منها نظرياتهم في ترشيد سلوك

(*) رسالة مقدمة من الباحثة إلى قسم الاقتصاد- كلية التجارة- جامعة الأزهر- لنيل درجة الماجستير- ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.

المستهلك المسلم لإحداث التوازن والانسجام والتعاون والترابط بين أفراد المجتمع بالقدر الذى يكفل بناء اقتصاد فعال يكون فيه اكتساب الرزق وإنفاق ما زاد عن الحاجة لصالح المجتمع، ويقدم الإسلام بذلك الإطار الدينى والاجتماعى الذى يضمن ترشيد هذا السلوك، ونظراً لأهمية رشادة سلوك المستهلك في تنظيم المجتمعات الإسلامية والنهوض باقتصادها قد تم اختيار ضوابط ترشيد الاستهلاك في الإسلام كموضوع للبحث، وتهدف الدراسة إلى التعرف على هذه الضوابط والتى تجعل سلوك المستهلك المسلم مختلفاً متميزاً عن سلوك غيره ومدى إمكانية الاستفادة من تلك الضوابط عند وضع سياسات الترشيد وتطرح الدراسة مجموعة من التساؤلات التالية يحاول البحث الإجابة عليها.

– هل يتفق مفهوم ترشيد الاستهلاك في الاقتصاد الوضعى مع مفهومه في الاقتصاد الإسلامى؟

– هل يختلف سلوك المسلم عن غيره في سعيه لإشباع حاجته؟

– ما هى ضوابط ترشيد الاستهلاك في الإسلام.

– ما هى الآثار الناتجة عن تطبيق هذه الضوابط على المجتمع المسلم؟

وطبقاً لهدف البحث والتساؤلات السابقة التى يحاول البحث الإجابة عليها، تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول وخاتمة تضمن خلاصة التأثيرات الاقتصادية للظاهرة محل البحث.

– تناول الفصل الأول مفهوم الترشيد والنظريات المفسرة لسلوك المستهلك في الاقتصاد الوضعى.

– ويتناول الثانى الحاجات وتصنيفها وتفسير سلوك المستهلك في إطار الاقتصاد الإسلامى.

– ويعرض الثالث إلى ضوابط ترشيد الاستهلاك.

ففى الفصل الأول: تمت دراسة مفهوم الترشيد والنظريات الوضعية المفسرة لسلوك المستهلك من خلال مبحثين تناول أولهما مدلول الترشيد في اللغة والقرآن الكريم والسنة النبوية وقد أبرز هذا الجزء العلاقة الوثيقة بين الرشد الإيمانى والاقتصادى من خلال وصف قوم مدين لنبيهم شعيب عليه السلام في قوله تعالى: **{قَالُوا يَاشُعَيْبُ أَصَلاتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا أَوْ أَنْ نَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ إِنَّكَ لأَنْتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ}**(سورة هود: آية ٨٧)، وانتهى هذا المبحث بتعريف الترشيد حيث يقصد به تحقيق نوع من التوازن بين مستويات الفئات الاجتماعية التى تحصل على نصيب أكبر من الاستهلاك الكلى في الوقت الذى يتم فيه رفع مستويات الاستهلاك من الفئات التى يقل مستوى استهلاكها نتيجة لانخفاض دخلها، وبذلك يقصد به معالجة الخلل في نمط التوزيع بين الفئات الاجتماعية المختلفة وبين نوعيات السلع والخدمات حسب درجة الأهمية والأولية.

أما المبحث الثانى فيتناول النظريات المفسرة لسلوك المستهلك أولها النظرية التقليدية التى اتضح من دراستها أنها أغفلت دور الاستهلاك ولم تعطيه الأهمية الكافية لاعتقادها أن العرض هو الذى يخلق الطلب.

أما ماركس، فمن خلال ثورته على الرأسمالية، نادى بزيادة الطلب على الاستهلاك حتى يتم التوازن بين الاستهلاك والإنتاج وبالتالى التوازن بين الطبقات الاجتماعية.

أما النظرية الكنزية فقد أعطت أهمية كبيرة للاستهلاك بل اعتبرت أن الاستهلاك هو الأساس في علاج مشكلة الكساد ونادى بترشيد الاستهلاك عن طريق تدخل الدولة في السياسة المالية.

أما نظرية الدخل الدائم أو نظرية فريدمان قسم الاستهلاك إلى دائم ومؤقت واعتبر أن أى تأثير في الاستهلاك يكون على المدى الطويل لا القصير وبالتالى لن يجدى أى تغير في الدخل قصير الأجل وهو ما يترتب عليه عدم فعالية السياسة المالية للتأثير على الاستهلاك.

أما نظرية الدخل النسبى أو نظرية دوربنرى فيرى ان أى تأثير في الاستهلاك أى أن أى ضغط على الاستهلاك يكون عن طريق التأثير في البيئة الاجتماعية المحيطة التى يعيش فيها الفرد وينادى دوزنيرى من خلال نظريته إلى رفع مستوى المعيشة من خلال التقليد والمحاكاة بين الطبقات الاجتماعية حتى يتم التساوى بينها.

وبالنسبة لنظرية دورة الحياة لا يتوقف الاستهلاك على دخل الأسرة ولكن على ما لديها من ثروة وعلى دخلها في الفترات المستقبلية وعليه فإن قرارات الاستهلاك تتعلق بكامل حياة الفرد وليس بفترة زمنية محددة.

أما الفصل الثانى فيوضح مفهوم الحاجات وتفسير سلوك المستهلك في ظل الاقتصاد الإسلامى ويتم هذا من خلال ثلاثة مباحث أولهما يتعلق بمفهوم وتصنيف الحاجات وترتيبها في الإسلام إلى ضروريات ثم حاجيات ثم كماليات.

واتضح من خلال هذا المبحث أن للحاجة دور مهم في ترشيد الاستهلاك مبنى على أن نمط الاستهلاك لأى اقتصاد هو المرأة التى تتجسد فيها فلسفة ذلك الاقتصاد ومذهبه، وأن نمط الاستهلاك تعبير حى وعملى عن مفهوم المذهب الاقتصادى للحاجات وحدودها وضوابطها، لذا نجده يتضمن الأحكام والمحددات الكفيلة بتنظيم الاستهلاك وترشيده وفقاً للفكر الحاجى الإسلامى، وانتهى هذا المبحث أيضاً أن علاج المشكلة الاقتصادية وهى مشكلة الفقر لا

يتم الا بتوفير وضمان حد الكفاية لكل فرد في المجتمع الإسلامى.

ويتناول المبحث الثانى ابتداء تفسير سلوك المستهلك عامة وسيكولوجية المستهلك ودور الأفراد والجماعات في التأثير على الفرد وسلوكه وأهمية التحليل النفسى لسلوك الفرد، ثم تتناول تحليل سلوك المستهلك في الاقتصاد الإسلامى والعوامل المؤثرة فيه مقسمة كالتالى:

أولاً: عوامل أخلاقية: وهى الإخاء والاستقامة والتقوى والإيثار والزهد وعدم التشبه بأنماط الآخرين.

وثانياً: عوامل مادية: منها على سبيل المثال ثمن السلعة والدخل، وانتهى هذا المبحث إلى نتيجة هامة وهى اختلاف سلوك المستهلك المسلم عن غيره واختلاف العوامل المؤثرة في سلوك كلاً منهما ذلك أن سلوك المستهلك المسلم يجمع بين المصالح المادية والحاجات الروحية، وذلك خلافاً للنظم الوضعية التى لا يتجاوز فيها سلوك المستهلك حدود المادة والحاجات الروحية، وذلك خلافاً للنظم الوضعية التى لا يتجاوز فيها مرضاة الله بجانب إشباعه حاجاته وحتمية هذا التوجيه هو صمام أمان لسلامة النشاط الاقتصادى وتجعل منه الوسيلة الفعالة لصلاح الفرد والمجتمع.

اما المبحث الثالث فيتناول موقف الشريعة الإسلامية من استهلاك الموارد الطبيعية من خلال سلوك النبى ﷺ حيث قال عنه ربه: **{وَمَا آتَاكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ}**(سورة الحشر: آية ٧) فلقد كان للنبى ﷺ مواقف عدة يتجلى فيها ما يجب أن يكون عليه سلوك المستهلك المسلم، كذلك اتضح من دراسة هذا المبحث أن النبى ﷺ قد وضع إطار للسلوك من خلال ما ورد من أحاديث تقوم على تهذيب السلوك وتوجيهه إلى ذلك المقصد، فقد حذر النبى ﷺ من الإسراف والمغالاة ومن

ضياع موارد الدولة وقصد النبى ﷺ من ذلك توجيه الأمة الإسلامية إلى التزام القناعة والكفاف وعدم هلاك المال إلا في الحق واتضح في هذا المبحث أيضاً قوله تعالى: **{لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا}**(سورة الأحزاب: آية ٢١) من خلال سلوك النبى ﷺ في المأكل والملبس واستخدام المياه.

أما الفصل الثالث والأخير فيتناول ضوابط ترشيد الاستهلاك، وينقسم هذا الفصل إلى أربعة مباحث يتناول أولهما إعادة توزيع الدخل عن طريق الزكاة، وبعض الوسائل الأخرى، ويتضح من هذا المبحث أن للزكاة دور كبير ومهم في إعادة توزيع الدخل وتصحيح هيكل الطلب وتحويل القوى الشرائية من الأغنياء إلى الفقراء وبالتالى تحقيق ترشيد الاستهلاك بين الفئات الاجتماعية المختلفة، ويتناول هذا المبحث بعض الوسائل الإجبارية الأخرى مثل زكاة الفطر والكفارات والوسائل الاختيارية مثل الصدقات التطوعية والقرض الحسن.

وينتهى هذا المبحث باتفاق الوسائل السابقة من إجبارية واختيارية في إعادة توزيع الدخل حيث يكون مصرفها على الفقراء والمساكين والمحتاجين وفي هذا دفع للحاجة، بالإضافة أن هذه الوسائل جميعها انفاقاً في سبيل الله يعود نفعها على المنفق وعلى المجتمع معاً، مما جعلها تنجح كضابط مهم من ضوابط الترشيد.

أما المبحث الثانى فيتناول الضابط الثانى وهو الوسيطة الاعتدال في الاستهلاك.

حيث تم في هذا المبحث توضيح الحد الأمثل للاستهلاك وهو حد التوسط والاعتدال الذى يقع بين حدى التقتير والإسراف، ولا يجوز أن يخرج عن هذين الحدين، ويتضح ذلك أيضاً في قوله تعالى: **{وَلا تَجْعَلْ يَدَكَ**

مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَحْسُورًا}(سورة الإسراء: آية ٢٩)، وقوله تعالى أيضاً في سورة الفرقان: **{وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا}**(سورة الفرقان: آية ٦٧).

وفي هذا المبحث تم دراسة الترف والتبذير ورفض الإسلام لهما واتضح أن آثارهما لا تقع على الفرد فقط ولكن تقع على المجتمع ككل، ذلك أنه إذا استحكمت حالة الترف في دولة فإن ذلك يؤدى بالدولة إلى حالة الهرم والضعف والاختلال في ميزانية الدولة والفرد.

وينتهى هذا المبحث بتوضيح أن الاعتدال في الاستهلاك يمكن الأمة من دعم قدرتها الاقتصادية والتمكن من تحسين مستوياتها المعيشية، كما يؤدى إلى توفير قدر كبير من المدخرات اللازمة للتنمية لأنه يعمل بصفة مستمرة على الحد من الاستهلاك لدى قاعدة عريضة من المستهلكين، ويعمل أيضاً على تكييف الهيكل السلعى للطلب الكلى في المجتمع بزيادة الطلب على الضروريات وشبهِ الضرويات ونقصان الطلب نسبياً على الكماليات، أما المبحث الثالث، فيتناول الضمان والتكافل الاجتماعى، ويعنى الضمان الاجتماعى كفالة الدولة حد الكفاية لكل فرد في المجتمع سواء كان مسلم أو غير مسلم عجز عن تحقيق هذا المستوى لنفسه لأسباب خارجة عن إرادته، أما التكافل الاجتماعى فيعنى التفاعل الذى يحدث بين أفراد الجماعة وهو الترابط والتعاون بين أفراد المجتمع يقع تطبيق هذا المبدأ أيضاً على عاتق الدولة حيث أنه جزء من نظام الضمان الاجتماعى في الإسلام.

وينتهى هذا المبحث بتحديد الأفق الزمنى لحد الكفاية ومصادر توفيره، وأخيراً أثار حد الكفاية على الاستهلاك وتحقيقه لترشيد الاستهلاك من خلال زيادة الاستهلاك المترتبة على زيادة القوى الشرائية لدى الفقراء وما يتبعها من

زيادة استهلاك تؤدى إلى زيادة الإنتاج خاصة على السلع الضرورية التى يعتبر الفقراء المصدر الرئيسى للطلب عليها، كما أن حد الكفاية يؤدى إلى تقليل عدد الفقراء عبر الزمن مما يؤدى إلى زيادة الرفاهية الحقيقية في المجتمع.

ويتناول المبحث الرابع والأخير ضابط تحريم الخبائث في الإسلام ودوره في ترشيد الاستهلاك موضحاً أولاً المحرمات من الطعام بقوله تعالى: **{حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنزِيرِ وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ}**(سورة المائدة: آية ٣).

ويلى الأطعمة اللباس المحرم وهو الحرير والذهب بالنسبة للرجال، ثم يتناول هذا المبحث أيضاً المحرمات من الشراب وهو ما أطلق عليه مواد الإدمان من خمر ومخدرات ودخان وسميت كذلك لاشتراكها في علة التحريم لأنها تحدث نفس الأثر من خمر للعقل وستره بالإضافة إلى اثارها الضارة على الفرد والمجتمع، ويختتم هذا المبحث باللهو المذموم الذى ينقسم إلى الميسر وصناعة الجنس ثم الآثار الاقتصادية المترتبة عليهما.

وينبع الهدف من تحريم الخبائث من عدم تمكن الإنسان تحديد ما فيه فائدته فترك الأمر يجعله يسلك في ميدان الإنتاج سلوكاً فيه إهدار للموارد من ناحية وإضراراً بنفسه من ناحية أخرى، ولذلك فإن الشريعة الإسلامية تتدخل بتحديد ما ينتج وما لا ينتج عن طريق هذا الضابط.

وتنتهى الدراسة بخاتمة توضح الآثار الاقتصادية المترتبة على الالتزام بضوابط ترشيد الاستهلاك.

أولاً: الآثار المترتبة على إعادة توزيع الدخل عن طريق الزكاة:

تصحيح هيكل الطلب عن طريق إعطاء الزكاة للفقراء والمساكين ونحوهم لتوفير المستوى المعيشى الملائم لهم، كما أنها تساعد على توفير الة الحرفة لمن يمتلك صنعة مما يؤدى إلى زيادة فرص الاستثمار، كما أن الزكاة عند تحصيلها تدفع مؤديها إلى ضرورة استثمار أموالهم حتى لا تأكلها الزكاة.

ثانياً: الآثار المترتبة على الالتزام بضابط التوسط والاعتدال في الاستهلاك:

تمكن الأمة من دعم قدرتها الاقتصادية والتمكن من تحسين مستوياتها المعيشية، واستبعاد كل من الإسراف والتبذير يحول دون تغلب الاستهلاك على الادخار والذى يترتب عليه زيادة التراكم الرأسمالى وزيادة الاستثمار.

توجيه احتياجات أفراد المجتمع الأساسية وتوفير مدخرات كافية تعمل على دعم الطاقة الإنتاجية بصفة مستمرة والحد من المشاكل الاقتصادية الناتجة عن الاستهلاك الترفى وما يؤدى اليه هذا الاستهلاك من انحراف في استخدام الموارد المتاحة عن الوفاء بالاحتياجات الأساسية.

كما يؤدى التوسط والاعتدال في الاستهلاك للسلع الضرورية والحاجية إلى زيادة مستوى الاستهلاك المباح في المجتمع الإسلامى بالنسبة لغيره من المجتمعات الأخرى.

ثالثاً: الآثار المترتبة على الالتزام بضابط الضمان والتكافل الاجتماعى:

القضاء على مشكلة الفقر وما يتبعها من مشاكل من خلال التزام الدولة بتوفير حد الكفاية لجميع أفرادها.

كما يؤدى إلى المساعدة على إقامة المشروعات الصغيرة وبناء عليه زيادة فرص الاستثمار من خلال دور الزكاة في توفير حد الكفاية وبالتالى

معالجة مشكلة البطالة والفقر بتوفير آلة الحرفة للفقير القادر على العمل.

أن إقرار العدل الاجتماعى وما يستند اليه من اعتبارات تضامن وتكافل يعتبر استراتيجية تنموية في المجتمع الإسلامى.

كما أن زيادة القوى الشرائية للطبقات ذات الميل الاستهلاكى المرتفع تؤدى إلى زيادة الاستهلاك ومن ثم زيادة الإنتاج، وإذا علمنا أن طلب هذه الطبقات سيكون موجهاً نحو السلع الضرورية دون الكمالية فإن ذلك سيؤدى إلى توجيه الاقتصاد القومى نحو إنتاج السلع الضرورية على حساب السلع الكمالية وهو ما يؤدى إلى التخصيص الأمثل للموارد من ناحية وتقليل الاستهلاك الترفى من ناحية أخرى.

رابعاً: الآثار الاقتصادية المترتبة على الالتزام بضابط تحريم الخبائث:

تحريم جانب هام من الموارد كان يوجه إلى إنتاج هذه السلع والخدمات يمكن توجيهه لإنتاج الطيبات.

حماية أفراد المجتمع من التأثيرات الضارة ذلك أن الخسارة التى تلحق بالمجتمع لا تتمثل في ضياع الموارد فقط وإنما الأخطر من ذلك هو ما يترتب على هذه السلع المضعفة للعقل والجسم المنقصة من طاقة المجتمع الإنتاجية والتى تجعل الكثير من مستخدميها أسرى لهذه السلع والخدمات الضارة.

اعتبار الإنتاج عبادة منطبقة للشريعة الإسلامية يعطى الإنتاج صفة العبادة، فالإنتاج الملتزم بحدود الشريعة الإسلامية عبادة من كل العبادات.

وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين